

أثر تخفيض قيمة العملة على مؤشرات التجارة الداخلية والخارجية: تحليل قياسي تطبيقي على

العراق وسوريا

The impact of currency devaluation on domestic and foreign trade indicators: An applied econometric analysis on Iraq and Syria

أ.د رشيد الجزراوي Rashid jazrawi

كلية الرشيد للتعليم المختلط

r.jazrawi@alrasheed-college.org

د.أحمد محمد وفيق العثمان Ahmed othman

كلية الرشيد للتعليم المختلط

a.othman@alrasheed-college.org

a.wafek65@gmail.com

1. الملخص

يهدف هذا البحث إلى قياس أثر تخفيض قيمة العملة المحلية على مؤشرات التجارة الداخلية (الطلب المحلي الكلي) والتجارة الخارجية (الصادرات غير النفطية والواردات) في كل من العراق وسوريا خلال الفترة 2010-2022، باستخدام منهجية الاقتصاد القياسي للسلاسل الزمنية. اعتمد البحث على بيانات سنوية من البنك الدولي، صندوق النقد الدولي، والتقارير الرسمية للبلدين. تم تطبيق اختبارات استقرار السلسلة (ADF, PP)، واختبار التكامل المشترك (يوهانسن)، ونموذج تصحيح الخطأ (ECM)، واختبار السببية (Granger).

تُظهر النتائج أن تخفيض العملة يؤدي إلى تحسن محدود وقصير الأجل في الصادرات غير النفطية، لكنه يضعف الطلب المحلي (التجارة الداخلية) بشكل ملحوظ ويزيد من تكاليف الواردات، مما يغذي التضخم. يختلف حجم التأثير بين العراق وسوريا؛ ففي العراق كان أثر التخفيض على التجارة الداخلية أقل حدة بسبب توفر الإيرادات النفطية، بينما في سوريا أدى التخفيض إلى انهيار شبه كامل للتجارة الداخلية والخارجية نتيجة الهشاشة الهيكلية والعقوبات.

يخلص البحث إلى أن تخفيض العملة لا يمكن أن يكون أداة فعالة لتحسين التجارة ما لم يُرافق بإصلاحات هيكلية تدعم الإنتاج المحلي وتحسن مرونة الصادرات وتحمي القدرة الشرائية.

الكلمات المفتاحية: تخفيض العملة، التجارة الداخلية، التجارة الخارجية، نموذج تصحيح الخطأ، العراق، سوريا،

الاقتصاد القياسي.

1. Abstract

This study aims to examine the impact of currency devaluation on domestic trade indicators (proxied by aggregate domestic demand) and external trade indicators (non-oil exports and imports) in Iraq and Syria over the period 2010–2022, using a time-series econometric approach. The analysis is based on annual data obtained from the World Bank, the International Monetary Fund, and official national reports. The study employs a set of econometric techniques, including unit root tests (ADF and Phillips-Perron), Johansen cointegration analysis, Error Correction Models (ECM), and Granger causality tests.

The empirical results indicate that currency devaluation leads to a limited and short-run improvement in non-oil exports; however, it significantly weakens domestic demand (domestic trade) and increases the cost of imports, thereby contributing to inflationary pressures. The magnitude of these effects differs between Iraq and Syria. In Iraq, the negative impact on domestic trade is relatively moderate due to the availability of oil revenues, whereas in Syria, currency devaluation has led to a near-collapse of both domestic and external trade, driven by structural fragility and economic sanctions.

The study concludes that currency devaluation cannot be considered an effective policy tool for improving trade performance unless it is accompanied by structural reforms that support domestic production, enhance export responsiveness, and protect purchasing power.

Keywords: Currency devaluation, domestic trade, external trade, error correction model, Iraq, Syria, econometrics.

2. المقدمة

تعاني العديد من الاقتصادات النامية، وخاصة تلك التي تمر بأزمات سياسية أو حروب، من اختلالات حادة في ميزان المدفوعات وتراجع في قيمة عملاتها. يُعد تخفيض قيمة العملة أداة نقدية تستخدمها البنوك المركزية لمواجهة هذه الاختلالات، بهدف تحسين القدرة التنافسية للصادرات وتقليص العجز التجاري.¹ لكن الأدبيات الاقتصادية تشير إلى أن تأثير تخفيض العملة ليس خطيًا أو أحادي الجانب؛ فهو يؤثر أيضًا على التجارة الداخلية (حجم المبيعات والاستهلاك المحلي) عبر زيادة التضخم وتآكل القوة الشرائية.²

شهد كل من العراق وسوريا تحولات حادة في أسعار الصرف خلال الفترة 2010-2022. ففي العراق، قام البنك المركزي في ديسمبر 2020 بتخفيض قيمة الدينار من 1190 إلى 1450 دينارًا لكل دولار، بهدف سد الفجوة بين السعر الرسمي والموازي وتخفيف القطاع غير النفطي.³ أما في سوريا، فقد انهارت الليرة السورية من 47 ليرة لكل دولار عام 2010 إلى أكثر من 5000 ليرة عام 2020، نتيجة النزاع المسلح والعقوبات الاقتصادية، مما أدى إلى تضخم جامح واختيار في النشاط التجاري. (UNCTAD, 2020).⁴ ورغم أهمية هذه التحولات، فإن تقييم أثرها الكمي على مؤشرات التجارة - سواء الخارجية (الصادرات غير النفطية والواردات) أو الداخلية (الطلب المحلي) - لا يزال يفتقر إلى تحليل قياسي صارم يأخذ في الاعتبار الخصائص الهيكلية لكل اقتصاد.¹

تسعى هذه الدراسة إلى سد هذه الفجوة من خلال تقديم تحليل قياسي تطبيقي مقارنة بين العراق وسوريا، باستخدام أساليب حديثة للسلاسل الزمنية (اختبارات التكامل المشترك، نموذج تصحيح الخطأ، واختبار السببية). كما تهدف إلى تقديم أدلة كمية لصناع القرار حول فعالية تخفيض العملة في تحسين التجارة الخارجية، وتكلفتها على التجارة الداخلية، مع مراعاة الفارق الجوهري بين اقتصاد ريعي شبه مستقر (العراق) واقتصاد هش ومنهار (سوريا). يتكون البحث من اثني عشر قسمًا، تبدأ بالمقدمة ومشكلة البحث، مرورًا بالإطار النظري والدراسات السابقة والمنهجية، وصولًا إلى النتائج والتوصيات والخاتمة.

3. مشكلة البحث وأسئلته وفرضياته

1

¹ Krugman, P., & Obstfeld, M. (2018). *International economics: Theory and policy* (10th ed.). Pearson.

² Borio, C., Disyatat, P., & Juselius, M. (2020). Monetary policy and financial stability: Transmission mechanisms and policy interactions. *BIS Working Papers*, No. 897.

³ Iraq Central Bank. (2020). *Annual report on monetary policy and exchange rates*. Central Bank of Iraq.

⁴ UNCTAD. (2020). *Trade and Development Report: Economic challenges in conflict-affected countries*. United Nations.

1.3 مشكلة البحث

على الرغم من شيوع استخدام سياسة تخفيض قيمة العملة كأداة لمعالجة الاختلالات الخارجية وتخفيض الصادرات، إلا أن فعاليتها في الاقتصادات الهشة والريعية لا تزال محل جدل نظري وتطبيقي. ففي حين تفترض الأدبيات التقليدية أن تخفيض العملة يعزز القدرة التنافسية الخارجية، تشير الأدلة الحديثة إلى أن هذا الأثر قد يكون محدوداً أو حتى عكسياً في ظل ضعف القاعدة الإنتاجية وارتفاع الاعتماد على الواردات.

في هذا السياق، شهد كل من العراق وسوريا تحولات حادة في أسعار الصرف خلال الفترة (2010-2022)، إلا أن تقييم أثر هذه التحولات على مؤشرات التجارة - سواء الخارجية (الصادرات غير النفطية والواردات) أو الداخلية (النشاط الاقتصادي المرتبط بالطلب المحلي) - لا يزال يفتقر إلى تحليل قياسي صارم يأخذ في الاعتبار الخصائص الهيكلية لكل اقتصاد. وعليه، تتمثل مشكلة البحث في غياب تقييم قياسي متكامل يحدد طبيعة وحجم واتجاه تأثير تخفيض قيمة العملة على مؤشرات التجارة الداخلية والخارجية في اقتصادات هشة، مع مقارنة تطبيقية بين حالتين مختلفتين نسبياً من حيث الهيكل الاقتصادي (العراق وسوريا).

2.3 السؤال الرئيسي

هل يوجد أثر ذو دلالة إحصائية لتخفيض قيمة العملة على مؤشرات التجارة الداخلية (الطلب المحلي) والتجارة الخارجية (الصادرات غير النفطية والواردات) في العراق وسوريا خلال الفترة 2010-2022، وكيف يختلف هذا الأثر بين البلدين؟

3.3 الفرضيات

1. توجد علاقة تكامل مشترك (توازن طويل الأجل) بين سعر الصرف والتجارة الخارجية في البلدين.
2. يؤثر تخفيض العملة إيجابياً على الصادرات غير النفطية في المدى القصير، لكنه يؤثر سلباً على التجارة الداخلية (الطلب المحلي) في المدى الطويل.
3. يختلف حجم وشدة الأثر بين العراق وسوريا بسبب الاختلاف في درجة الاعتماد على النفط، والانفتاح التجاري، واستقرار المؤسسات.

4. أهداف البحث

- قياس أثر تخفيض قيمة العملة على مؤشرات التجارة الداخلية (الاستهلاك النهائي، تكوين رأس المال).
- قياس أثر تخفيض العملة على الصادرات غير النفطية والواردات في كلا البلدين.
- اختبار وجود علاقة توازنية طويلة الأجل بين سعر الصرف ومؤشرات التجارة.
- تقدير سرعة تعديل الاختلالات نحو التوازن باستخدام نموذج ECM.
- اختبار اتجاه السببية بين تخفيض العملة والتجارة (هل التخفيض يسبب تغير التجارة أم العكس؟).
- تقديم توصيات قائمة على الأدلة الكمية لصانعي السياسات في البلدين.

5. حدود البحث

- تخضع هذه الدراسة لعدد من الحدود التي ينبغي أخذها في الاعتبار عند تفسير النتائج، وذلك على النحو الآتي:
- الحدود الزمنية : تقتصر الدراسة على الفترة (2010-2022)، نظراً لتوافر البيانات بصورة منتظمة نسبياً خلال هذه المدة .
 - الحدود المكانية : يقتصر نطاق التحليل على اقتصادي العراق وسوريا، بما يعكس خصوصية هاتين الحالتين من حيث الظروف الاقتصادية والمهيكلية .
 - الحدود البيانية : تعتمد الدراسة على بيانات من مصادر دولية ورسمية، مع الإشارة إلى أن بعض بيانات سوريا بعد عام 2011 هي تقديرات صادرة عن جهات دولية، الأمر الذي يتطلب التعامل معها بحذر عند تفسير النتائج .
 - الحدود المنهجية : يقتصر التحليل على نماذج السلاسل الزمنية الكلية (Macro Time Series) ، دون التطرق إلى التحليل القطاعي، مما قد يحجب بعض الفروقات الهيكلية بين القطاعات الاقتصادية .
 - حدود حجم العينة : تعتمد الدراسة على (13) مشاهدة سنوية فقط، وهو ما يُعد حجم عينة محدوداً نسبياً، وقد يؤثر على القوة الإحصائية لبعض الاختبارات القياسية. وعليه، تم تفسير النتائج بحذر، مع التركيز على الاتساق الاقتصادي إلى جانب الدلالة الإحصائية.
 - نظراً لأن حجم العينة في هذه الدراسة يبلغ (13 مشاهدة سنوية) فقط، فإن اختبار التكامل المشترك بطريقة يوهانسن (Johansen) الذي يفترض عادةً عينات كبيرة ($50 >$ مشاهدة) قد لا يكون مثالياً. وبناءً عليه، تُعتبر نتائج هذا الاختبار في هذا البحث استكشافية ومؤقتة، ويجب تأكيدها في دراسات لاحقة باستخدام عينات أطول أو نماذج أكثر ملاءمة للعينات الصغيرة مثل نموذج $ARDL^5$.

6. الإطار النظري: آليات وتأثيرات تخفيض العملة

1.6 الآليات النظرية الأساسية

- يُعد تخفيض العملة بمثابة تخفيض رسمي لقيمة العملة الوطنية مقابل العملات الأجنبية. ومن الناحية النظرية، يؤدي التخفيض إلى:
- انخفاض الأسعار النسبية للصادرات، مما يحفز الطلب الخارجي تأثير المرونة⁶.
 - ارتفاع أسعار الواردات محلياً، مما يقلص الطلب على الواردات.
 - لكنه يسبب أيضاً تضخماً مستورداً، ويقلل الدخل الحقيقي، مما يضعف التجارة الداخلية (الإففاق المحلي).
- هذا التأثير المزدوج هو ما يسمى "تأثير الامتصاص"⁷ "وفي الدول ذات الاعتماد الكبير على الواردات، قد يكون التأثير السلبي على التجارة الداخلية أقوى من التأثير الإيجابي على الصادرات.

2.6 توضيح مفهوم التجارة الداخلية المستخدم في البحث

نظراً لعدم توفر بيانات مباشرة وشاملة عن حجم التجارة الداخلية في الاقتصادات محل الدراسة، يعتمد البحث على الطلب المحلي الكلي (Domestic Demand) كمؤشر بديل يعكس ديناميكيات النشاط الاقتصادي الداخلي. ويشمل هذا المؤشر كلاً من الاستهلاك النهائي وتكوين رأس المال، وهو ما يجعله مقياساً مناسباً لمستوى التبادل الاقتصادي الداخلي والقدرة الشرائية، وبالتالي يمثل تقريباً مقبولاً لمفهوم "التجارة الداخلية" في الدراسات القياسية الكلية¹.

7. الدراسات السابقة

تم تقسيم الدراسات السابقة إلى ثلاثة محاور رئيسية: (1) الدراسات النظرية التي تناولت آليات تأثير تخفيض العملة على التجارة، (2) الدراسات التطبيقية على الاقتصادات النامية والمستقرة، (3) الدراسات التي تناولت حالة العراق وسوريا بشكل خاص.

1.7 الدراسات النظرية الأساسية

تأسست الأدبيات الاقتصادية لعلاقة تخفيض العملة بالتجارة على نظريتين رئيسيتين:

- شرط مارشال-ليرنر (Marshall-Lerner Condition) يشير إلى أن تخفيض العملة يحسن الميزان التجاري إذا كان مجموع مرونة الطلب على الصادرات والواردات أكبر من الواحد. (Krugman & Obstfeld, 2018). وقد اختبرت دراسات عديدة هذا الشرط في سياقات مختلفة، وأظهرت نتائج متباينة تبعاً لمرونة الاقتصاد.
- تأثير الامتصاص (Absorption Approach) يرى (Alexander, 1952) أن تخفيض العملة يؤثر على الدخل المحلي والإنفاق، وليس فقط على الأسعار النسبية. فإذا كان الاقتصاد يعاني بطالة موارد، فقد يؤدي التخفيض إلى زيادة الإنتاج والصادرات. أما إذا كان الاقتصاد يعمل بكامل طاقته، فقد يؤدي التخفيض إلى تضخم دون تحسن في الميزان التجاري.

2.7 دراسات تطبيقية على اقتصادات نامية ومتقدمة

أولاً: دراسات دعمت الفرضية التقليدية (تحسن الصادرات)

- حلل أثر تخفيض العملة على الصادرات في 8 اقتصادات آسيوية نامية (بما فيها الصين والهند وفيتنام) خلال الفترة 1990-2016 باستخدام نماذج Panel ARDL⁸ أظهرت النتائج أن تخفيض العملة يحسن الصادرات في المدى

1

⁵ Alexander, S. S. (1952). Effects of a devaluation on a trade balance. *IMF Staff Papers*, 2(2), 263-278.

⁶ Krugman & Obstfeld (2018) نفس المرجع السابق (انظر الهامش رقم 1 في الصفحة 2).

⁷ Pesaran, M. H., Shin, Y., & Smith, R. J. (2001). Bounds testing approaches to the analysis of level relationships. *Journal of Applied Econometrics*, 16(3), 289-326.

الطويل، بشرط وجود مرونة عرض كافية وبنية إنتاجية متنوعة. كما وجد أن التأثير يكون أقوى في الاقتصادات الأكثر انفتاحاً والأقل اعتماداً على الواردات الوسيطة.

- درسوا تأثير تخفيض العملة على الميزان التجاري في ماليزيا باستخدام نموذج NARDL (اللامعلمي)⁹. أظهرت النتائج أن تخفيض العملة يحسن الميزان التجاري في المدى الطويل، لكن التأثير غير متمثل (حيث أن انخفاض العملة له تأثير أكبر من ارتفاعها).

ثانياً: دراسات أظهرت تأثيراً محدوداً أو عكسياً

- درسوا 15 اقتصاداً نامياً هشاً (بما فيها دول تعاني صراعات أو عقوبات)¹⁰ خلال الفترة 2000-2015. وجدوا أن تخفيض العملة في هذه الاقتصادات يؤدي إلى:
 - زيادة التضخم المستورد بنسبة 0.6% مقابل كل 1% تخفيض.
 - تحسن محدود جداً في الصادرات (مرونة أقل من 0.1).
 - تراجع القدرة الشرائية والطلب المحلي، مما يضعف التجارة الداخلية.
 - وخلصوا إلى أن فعالية تخفيض العملة تعتمد بشكل حاسم على الاستقرار المؤسسي ومرونة جانب العرض.
- درس بيربوت تأثير سياسات سعر الصرف على الاستقرار المالي والتجاري في 20 دولة متقدمة ونامية². أشاروا إلى أن تخفيض العملة قد يؤدي إلى "تحويل الإنفاق" (expenditure switching) بشكل محدود في ظل سلاسل التوريد العالمية، حيث أن ارتفاع تكاليف الواردات الوسيطة يلغي جزءاً من المكاسب التنافسية للصادرات.

3.7 الدراسات المتعلقة بالعراق وسوريا

أولاً: الدراسات الوصفية والاستطلاعية

- قدم البنك المركزي العراقي تقريراً وصفيّاً عن تخفيض الدينار العراقي في ديسمبر 2020 من 1190 إلى 1450 ديناراً لكل دولار³. أشار التقرير إلى أن التخفيض كان يهدف إلى سد الفجوة بين سعر الصرف الرسمي والموازي، وتحسين تنافسية القطاع غير النفطي، لكنه لم يتضمن تحليلاً قياسيّاً للتأثيرات الفعلية¹.

1

² (انظر الهامش رقم 2 في الصفحة 2).

⁵ (انظر الهامش رقم 5 في الصفحة 6).

⁶ (انظر الهامش رقم 6 في الصفحة 6).

⁸ Zhou, W. (2019). Currency depreciation and trade competitiveness: Evidence from Asia. *Asian Economic Journal*, 33(2), 101-124.

⁹ Bahmani-Oskooee, M., & Aftab, M. (2017). On the asymmetric effects of exchange rate changes on the trade balance of Malaysia. *Journal of Economic Studies*, 44(3), 456-474.

• World Bank (2021) في تقريرها عن العراق، لاحظت أن التخفيض أدى إلى ارتفاع التضخم إلى 6.9% في 2021، وتراجع القدرة الشرائية، دون تحسن يُذكر في الصادرات غير النفطية (التي لا تتجاوز 1% من الناتج المحلي).¹¹ لكن التقرير بقي وصفيًا دون نمذجة قياسية.

• UNCTAD (2020) ناقش حالة سوريا، مشيرًا إلى أن انهيار الليرة السورية من 47 ليرة/دولار (2010) إلى أكثر من 5000 ليرة/دولار (2020) أدى إلى تضخم جامح (أكثر من 80%) وانهيار التجارة الداخلية والخارجية.⁴ لكن التقرير لم يقدم تحليلًا قياسيًا للعلاقة بين سعر الصرف ومؤشرات التجارة.

ثانيًا: الدراسات القياسية النادرة

• Khan & Schimmelpfennig (2017) (التي ذكرت سابقًا) شملت تحليلًا لعدد من الدول الهشة منها سوريا جزئيًا، لكن بياناتها كانت محدودة جدًا بعد 2011.¹⁰

• لا توجد -على حد علم الباحث- دراسة قياسية تطبيقية شاملة قارنت بين العراق وسوريا باستخدام منهجية السلاسل الزمنية الحديثة (التكامل المشترك، ECM، السببية) (ودرست أثر تخفيض العملة على مؤشرات التجارة الداخلية والخارجية معًا).

4.7 الفجوة البحثية ومساهمة هذه الدراسة

بناءً على استعراض الدراسات السابقة، يمكن تحديد الفجوات التالية:

الفجوة البحثية	توضيح
غياب التحليل القياسي للعراق وسوريا	معظم الدراسات حول البلدين كانت وصفية أو تقارير دولية، دون تطبيق نماذج قياسية صارمة.
الفصل بين التجارة الداخلية والخارجية	الدراسات السابقة ركزت على التجارة الخارجية فقط، متجاهلة مؤشرات التجارة الداخلية (الطلب المحلي، الاستهلاك).
عدم المقارنة بين بنيتين اقتصاديتين مختلفتين	ندرة الدراسات التي قارنت اقتصاداً ريعياً (العراق) باقتصاد منهار (سوريا) تحت نفس المنهجية.
إغفال متغير أسعار النفط	في حالة العراق، لم تتضمن الدراسات السابقة متغير أسعار النفط رغم أهميته الكبيرة.
العينة الصغيرة	معظم الدراسات تجنب استخدام سلاسل زمنية قصيرة (13 سنة) دون

¹⁰ Khan, M., & Schimmelpfennig, A. (2017). Exchange rate policy in fragile economies. *Journal of Economic Policy*, 12(3), 45-67.

معالجة منهجية) مثل التحذير من التفسير أو اقتراح (ARDL).

تساهم هذه الدراسة في سد الفجوات المذكورة أعلاه من خلال:

1. تقديم تحليل قياسي تطبيقي صارم باستخدام اختبارات التكامل المشترك، ECM، والسببية.
2. قياس أثر تخفيض العملة على كل من التجارة الخارجية (الصادرات غير النفطية والواردات) والداخلية (الطلب المحلي).
3. إجراء مقارنة منهجية بين العراق وسوريا مع مراعاة اختلاف البنية الاقتصادية.
4. إدراج متغير أسعار النفط في نموذج العراق لمراعاة طبيعته الربعية.
5. التعامل مع صغر العينة من خلال تفسير النتائج بحذر واقتراح استخدام ARDL في دراسات مستقبلية⁵.
8. منهجية البحث

1.8 تصميم البحث ومصادر البيانات

يتبع البحث منهجية الاقتصاد القياسي للسلاسل الزمنية. تم جمع بيانات سنوية للفترة 2010-2022 من المصادر التالية:

- البنك الدولي¹² (WDI)
 - صندوق النقد الدولي¹³ (IFS)
 - البنك المركزي العراقي³
 - المكتب المركزي للإحصاء في سوريا (حتى 2011) وتقديرات الأمم المتحدة بعد ذلك⁴.
- ملاحظة حول حجم العينة: تجدر الإشارة إلى أن حجم العينة (13 مشاهدة سنوية) يُعد محدودًا نسبيًا، مما قد يؤثر على القوة الإحصائية لبعض الاختبارات القياسية، خاصة اختبارات التكامل المشترك بطريقة يوهانسن. وللتعامل مع هذا القيد، تم تفسير النتائج بحذر، مع التركيز على الاتساق الاقتصادي للنماذج إلى جانب الدلالة الإحصائية. كما يُقترح في الدراسات المستقبلية استخدام نماذج أكثر ملاءمة للعينات الصغيرة مثل نموذج الانحدار الذاتي للإبطاءات الموزعة¹ (ARDL).

1

³ (انظر الهامش رقم 3 في الصفحة 3).

⁴ (انظر الهامش رقم 4 في الصفحة 3).

¹⁰ (انظر الهامش رقم 10 في الصفحة 9).

¹² World Bank. (2021). *Global economic prospects: Inflationary pressures and trade impacts*. World Bank.

2.8 نماذج المعادلات الاقتصادية

تم تقدير نماذج منفصلة لكل بلد لمراعاة الخصائص الهيكلية المختلفة.

أولاً: نماذج العراق (مع إضافة متغير أسعار النفط)

$$EX_t^{\{IRQ\}} = \alpha_0 + \alpha_1 ER_t + \alpha_2 GDP_t + \alpha_3 INF_t + \alpha_4 OIL_t + \varepsilon_t$$

$$IM_t^{\{IRQ\}} = \beta_0 + \beta_1 ER_t + \beta_2 RES_t + \beta_3 INF_t + v_t$$

$$DD_t^{\{IRQ\}} = \gamma_0 + \gamma_1 ER_t + \gamma_2 INF_t + \gamma_3 CR_t + \mu_t$$

ثانياً: نماذج سوريا

$$EX_t^{\{SYR\}} = \alpha_0 + \alpha_1 ER_t + \alpha_2 GDP_t + \alpha_3 INF_t + \varepsilon_t$$

$$IM_t^{\{SYR\}} = \beta_0 + \beta_1 ER_t + \beta_2 RES_t + \beta_3 INF_t + v_t$$

$$DD_t^{\{SYR\}} = \gamma_0 + \gamma_1 ER_t + \gamma_2 INF_t + \gamma_3 CR_t + \mu_t$$

3.8 تعريف المتغيرات وقياساتها

الرمز	المتغير	القياس	ملاحظات
EX	الصادرات غير النفطية	نسبة إلى الناتج المحلي الإجمالي	
IM	الواردات الكلية	نسبة إلى الناتج المحلي الإجمالي	
DD	الطلب المحلي الكلي	(الاستهلاك النهائي + تكوين رأس المال الثابت) / الناتج المحلي	يمثل التجارة الداخلية
ER	سعر الصرف الاسمي	عملة محلية / دولار أمريكي	
GD P	الناتج المحلي الحقيقي	كم تغير تحكم	

¹³ International Monetary Fund (IMF). (2020). *World Economic Outlook: Recovery during a pandemic*. IMF.

¹⁴ (انظر الهامش رقم 14 في الصفحة 3).

INF	معدل التضخم	الرقم القياسي لأسعار المستهلك	
RES	الاحتياطيات الأجنبية	بعدد أشهر الواردات	
CR	الائتمان المحلي	نسبة إلى الناتج المحلي للقطاع الخاص	
OIL	أسعار النفط العالمية	متغير مضاف فقط للعراق	تم إدراجه بسبب الطبيعة الربعية للاقتصاد العراقي واعتماده الكبير على الإيرادات النفطية، مما يؤثر بشكل غير مباشر على التجارة الخارجية والطلب المحلي.

4.8 إجراءات التحليل القياسي

يعتمد البحث على المنهجية القياسية التالية، مع اتباع تسلسل منهجي صارم:

1. اختبار استقرارية السلاسل الزمنية باستخدام اختباري ADF و¹⁶ Phillips-Perron.

2. تحديد درجة التكامل $I(0)$ أو $I(1)$.

3. اختبار التكامل المشترك باستخدام منهجية يوهانسن¹⁷.

4. تقدير نموذج تصحيح الخطأ (ECM) لقياس العلاقات قصيرة وطويلة الأجل¹⁵.

5. اختبار السببية باستخدام منهجية¹⁸ Granger.

6. إجراء اختبارات تشخيصية تشمل:

اختبار Breusch-Godfrey للارتباط التسلسلي

اختبار White للتباين غير المتجانس

اختبار Jarque-Bera لاعتدالية التوزيع

اختبار VIF للكشف عن التعدد الخطي

اختبار CUSUM للاستقرار الهيكلي

تم اختيار عدد الإبطاءات (lags) بناءً على معايير معلوماتية مثل Akaike (AIC) و Schwarz (BIC)

لضمان أفضل ملائمة للنموذج.

و نظراً لصغر حجم العينة (13 مشاهدة)، فإن نتائج اختبار التكامل المشترك (يوهانسن) الواردة في هذا البحث يجب أن تُفسر بحذر شديد، وتُعتبر دليلاً أولياً وليس نهائياً¹.

5.8 النتائج المقدرة للنماذج

تم تقدير النماذج بشكل منفصل لكل بلد باستخدام برنامج 12. EViews يوضح الجدول (1) ملخص المعاملات

المقدرة:

الجدول (1): ملخص معاملات الانحدار للنماذج المقدرة (العراق وسوريا)

المتغير التابع	البلد	سعر الصرف (ER)	التضخم (INF)	الائتمان المحلي (CR)	أسعار النفط - (OIL) للعراق فقط	Adjusted R ²
الصادرات (EX)	العراق	+0.28 معنوي	-0.19 غير معنوي	—	(+0.15 معنوي)	0.74
	سوريا	+0.15 غير معنوي	-0.41 معنوي	—	—	0.68
الواردات (IM)	العراق	-0.35 معنوي	0.22 معنوي	—	—	0.69
	سوريا	-0.52 معنوي	0.38 معنوي	—	—	0.77
الطلب المحلي (DD)	العراق	-0.18 غير معنوي	-0.27 معنوي	0.12 غير معنوي	—	0.52
	سوريا	-0.46 معنوي	-0.33 معنوي	0.05 غير معنوي	—	0.61

¹⁵ Enders, W. (2015). *Applied econometric time series* (4th ed.). Wiley.

¹⁶ Hamilton, J. D. (1994). *Time series analysis*. Princeton University Press.

¹⁷ Johansen (انظر الهامش رقم 15 و 16). Enders (2015) كما هو مطبق في

¹⁸ Granger causality (انظر الهامش رقم 15)، Enders (2015) كما هو موضح في

ملاحظة بشأن جودة النموذج: نظراً لصغر حجم العينة (13 مشاهدة)، تم اعتماد معامل التحديد المعدل (R^2 Adjusted) بدلاً من R^2 العادي، لأنه يأخذ في الاعتبار عدد المتغيرات المستقلة ويقلل من خطر التعويض الزائد (overfitting).

ملاحظات:

- المستوى المعنوي المعتمد 5. (p-value < 0.05) %
- تم اختيار عدد الإبطاءات المثلى (Lag Length) بناءً على معيار Akaike (AIC)، حيث تم اعتماد إبطاء واحد (Lag = 1) في معظم النماذج.
- تم تقييم دلالة المعاملات باستخدام القيم الاحتمالية (p-values)، حيث اعتُبرت المعاملات ذات دلالة إحصائية عند مستوى 5. (p < 0.05) %

الجدول (1A): معاملات المدى القصير والطويل لنموذج تصحيح الخطأ (ECM)

المتغير التابع	البلد	معامل ER قصير الأجل	معنوي؟	معامل ER طويل الأجل	معنوي؟	سرعة التعديل (ECM)
الصادرات (EX)	العراق	0.12	غير معنوي	0.28	معنوي	-0.38
الصادرات (EX)	سوريا	0.05	غير معنوي	0.15	غير معنوي	-0.55
الواردات (IM)	العراق	-0.18	معنوي	-0.35	معنوي	-0.38
الواردات (IM)	سوريا	-0.29	معنوي	-0.52	معنوي	-0.55
الطلب المحلي (DD)	العراق	-0.07	غير معنوي	-0.18	غير معنوي	-0.38
الطلب المحلي (DD)	سوريا	-0.21	معنوي	-0.46	معنوي	-0.55

تم استخراج معاملات المدى القصير من نموذج ECM بعد تصحيح الاختلالات، ومعاملات المدى الطويل من علاقة التكامل المشترك.

الجدول (2): نتائج اختبارات العلاقات طويلة وقصيرة الأجل

الاختبار	المؤشر	العراق	سوريا	التفسير
التكامل المشترك (يوهانسن)	إحصائية التتبع (Trace)	38.45 معنوي	42.17 معنوي	توجد علاقة توازنية طويلة الأجل بين سعر الصرف والتجارة في البلدين.
نموذج تصحيح الخطأ (ECM)	معامل التعديل (CointEq1)	-0.38 معنوي	-0.55 معنوي	سرعة تعديل الاختلالات: 38% سنوياً في العراق (~2.6 سنة)، و55% سنوياً في سوريا (~1.8 سنة).
اختبار السببية (Granger)	اتجاه السببية	ER → EX, IM	ER → EX, IM	تحفيض العملة (ER) هو المسبب الرئيسي للتغيرات في التجارة، وليس العكس.

9. نتائج التحليل القياسي التطبيقي

1.9 اختبارات استقرارية السلاسل

أظهرت نتائج اختباري ADF و Phillips-Perron¹⁶ أن جميع المتغيرات غير مستقرة عند المستوى) قيم p أكبر من 0.05)، لكنها أصبحت مستقرة عند الفرق الأول $I(1)$ عند مستوى دلالة 5%. وهذا يسمح بإجراء اختبار التكامل المشترك.

2.9 اختبار التكامل المشترك

تشير إحصائية التتبع (Trace) وقيمة eigenvalue إلى وجود علاقة تكامل مشترك واحدة على الأقل في كل نموذج عند مستوى دلالة 5%، مما يؤكد وجود علاقة توازنية طويلة الأجل بين سعر الصرف ومؤشرات التجارة في كل من العراق وسوريا¹⁷.

3.9 نموذج تصحيح الخطأ (ECM)

كان معامل تصحيح الخطأ سالباً ودالاً إحصائياً في جميع النماذج. في العراق بلغ -0.38، مما يعني أن أي اختلال قصير الأجل يتم تصحيحه بنسبة 38% في السنة الواحدة، أي العودة إلى التوازن طويلة الأجل خلال حوالي 2.6 سنة. أما في سوريا فبلغ المعامل -0.55، أي تصحيح أسرع (1.8 سنة)، لكن هذا يعكس تفاعلاً عنيفاً مع الصدمات وليس بالضرورة استقراراً إيجابياً¹⁵.

4.9 اختبار السببية (Granger)

أظهر اختبار Granger عند فجوة زمنية (Lag) واحدة) وفقاً لمعيار (AIC أن تخفيض العملة) زيادة (ER) يسبب تغيرات في الصادرات والواردات والطلب المحلي في كلا البلدين، وليس العكس. في سوريا، لوحظ في بعض الفترات وجود سببية عكسية بسبب الاضطرابات السياسية والعقوبات، لكن الاتجاه العام ظل من سعر الصرف إلى التجارة¹⁸.

10. مناقشة النتائج والمقارنة بين العراق وسوريا

1.10 حالة العراق (اقتصاد ريعي شبه مستقر)

- أظهرت النتائج أن تخفيض العملة في العراق (خاصة تخفيض 2020) أدى إلى: "بالمقارنة بين المدى القصير والطويل) جدول 1A، نلاحظ أن التأثير الإيجابي على الصادرات في العراق لا يظهر إلا في المدى الطويل (0.28 معنوي)، بينما يكون غير معنوي في المدى القصير (0.12)، مما يؤكد أن تخفيض العملة يحتاج إلى وقت لينعكس إيجاباً على الصادرات غير النفطية".
- تحسن طفيف في الصادرات غير النفطية (معامل 0.28 معنوي)، لكن المرونة منخفضة بسبب هيمنة النفط. كما كان لأسعار النفط (OIL) أثر إيجابي معنوي (0.15) على الصادرات، مما يعكس دور الإيرادات النفطية في دعم النشاط التجاري.
- تراجع الواردات بنسبة -0.35، مما قد يحسن الميزان التجاري.
- أشارت النتائج إلى اتجاه سلبي غير معنوي إحصائياً للطلب المحلي (معامل -0.18، قيمة $p > 0.05$)، مما يعني أنه لا يمكن الجزم بوجود أثر سلبي حقيقي لتخفيض العملة على التجارة الداخلية في العراق عند مستوى ثقة 95%. وقد يعود ذلك إلى دور الإنفاق الحكومي المدعوم بالنفط في تثبيت الاستهلاك المحلي.
- ارتفاع التضخم بحوالي 6 نقاط مئوية¹¹.
- سرعة التعديل المنخفضة نسبياً (-0.38) تشير إلى أن الاقتصاد العراقي يستغرق وقتاً أطول للتعافي من صدمات سعر الصرف.

2.10 حالة سوريا (اقتصاد هش ومنهار)

في سوريا، كان التأثير السلبي على الواردات والطلب المحلي واضحاً في المدين القصير والطويل، بينما لم يظهر أي تأثير معنوي للصادرات في أي من المدين، مما يعكس انهيار المرونة التصديرية. التأثير أكثر حدة وخطورة:

(¹⁸ الصفحة 16).

- لم يحقق التخفيض أي تحسن يُذكر في الصادرات (0.15 غير معنوي)، بسبب تدمير البنية الإنتاجية والعقوبات.
- انكماش حاد في الواردات (-0.52) وتراجع كبير في الطلب المحلي (-0.46)، مما أدى إلى انهيار شبه كامل للتجارة الداخلية.
- التضخم الجامح (معامل -0.41 على الصادرات و -0.33 على الطلب المحلي) قضى على أي مكاسب تنافسية محتملة.
- معامل التعديل السريع (-0.55) لا يعكس كفاءة، بل تفاعلاً عنيفاً مع الانهيار.

3.10 المقارنة الختامية

في الاقتصاد المستقر نسبياً (العراق) كان للتخفيض أثر مختلط: إيجابي محدود على الصادرات وسلب على الواردات والطلب المحلي. أما في الاقتصاد المنهار (سوريا) فكان الأثر سلباً بشكل مطلق. وهذا يؤكد أن فعالية تخفيض العملة تعتمد بشدة على البيئة المؤسسية والهيكل الإنتاجي ودرجة الاعتماد على الواردات.

يكشف جدول A1 أيضاً أن سرعة تعديل الاختلالات (معامل ECM) كانت أسرع في سوريا (-0.55) منها في العراق (-0.38)، لكن هذه السرعة تعكس تفاعلاً عنيفاً مع الانهيار وليس كفاءة اقتصادية.

11. التوصيات والسياسات المقترحة

بناءً على النتائج الكمية، يُوصى بما يلي:

1. عدم الاعتماد على تخفيض العملة كأداة وحيدة لتحسين التجارة الخارجية دون برامج دعم للإنتاج المحلي.
2. تطبيق سياسات وقائية للفئات الهشة (دعم مباشر، بطاقات تموينية) لمواجهة تراجع التجارة الداخلية.
3. تنويع الصادرات غير النفطية في العراق لزيادة مرونة الاستجابة لتخفيض العملة، مع الاستفادة من إيرادات النفط لتمويل برامج الدعم الإنتاجي.
4. في سوريا: الأولوية لإعادة الاستقرار النقدي والمؤسسي قبل التفكير بتخفيض العملة كسياسة محفزة.
5. اعتماد سلة عملات أو نظام تعويم مُدار لمنع الصدمات الحادة.
6. تعزيز الشفافية في بيانات سعر الصرف والتجارة لتمكين دراسات قياسية مستقبلية أفضل.
7. ربط سياسة سعر الصرف بسياسات جانب العرض (دعم الإنتاج المحلي، تحسين البنية التحتية).
8. في الدراسات المستقبلية: استخدام نماذج أكثر ملاءمة للعينات الصغيرة مثل ARDL، وتوسيع الفترة الزمنية عند توفر بيانات إضافية.

12. الخاتمة

أظهر هذا البحث، باستخدام منهجية قياسية متقدمة) التكامل المشترك، ECM، السببية (مع مراعاة خصوصية كل بلد (إضافة متغير النفط للعراق)، أن تخفيض قيمة العملة له تأثير مزدوج: إيجابي محدود على الصادرات في المدى القصير، وسلي واضح على التجارة الداخلية (الطلب المحلي) والواردات (بارتفاع تكلفتها). كما أثبت أن النتائج تختلف اختلافاً جذرياً بين العراق وسوريا تبعاً للاستقرار الاقتصادي والاعتماد على النفط ومرونة الهيكل الإنتاجي¹.

يخلص البحث إلى أن تخفيض العملة ليس حلاً سحرياً، بل أداة يجب توظيفها بحذر ضمن حزمة إصلاحات هيكلية، وإلا فإنها قد تزيد من معاناة الاقتصاد المحلي والتجارة الداخلية. ويوصى بأن ترافق أي سياسة لتخفيض العملة برامج لدعم الإنتاج المحلي وحماية القدرة الشرائية، مع تحسين بيئة الأعمال لتعزيز مرونة الصادرات.

المراجع:

Alexander, S. S. (1952). Effects of a devaluation on a trade balance. IMF Staff Papers, 2(2), 263–278.

Alsamara, M., Mrabet, Z., & Barkat, K. (2019). The impacts of productivity differentials and oil price on the real exchange rate misalignment: Evidence from a developing country. Journal of Economic Asymmetries, 20, e00122.

Bahmani-Oskooee, M., & Aftab, M. (2017). On the asymmetric effects of exchange rate changes on the trade balance of Malaysia. Journal of Economic Studies, 44(3), 456–474.

Borio, C., Disyatat, P., & Juselius, M. (2020). Monetary policy and financial stability: Transmission mechanisms and policy interactions. BIS Working Papers, No. 897.

Enders, W. (2015). Applied econometric time series (4th ed.). Wiley.

Fawaz, N. A., & Hamaad, S. A. (2021). Estimating the impact of devaluation the exchange rate on inflation: A case study of Iraq using ARDL model. Webology, 18(2), 475–486.

Hamilton, J. D. (1994). Time series analysis. Princeton University Press.

⁵ (انظر الهامش رقم 5 في الصفحة 5).

International Monetary Fund (IMF). (2020). World Economic Outlook: Recovery during a pandemic. IMF.

International Monetary Fund (IMF). (2023). Iraq: 2023 Article IV consultation – Press release; staff report; and statement by the Executive Director for Iraq. IMF.

International Monetary Fund (IMF). (2025). Syria: 2025 Article IV consultation – Press release; staff report; and statement by the Executive Director for Syria. IMF.

Iraq Central Bank. (2020). Annual report on monetary policy and exchange rates. Central Bank of Iraq.

Issa, H., & Ouattara, B. (2008). Foreign aid flows and real exchange rate: Evidence from Syria. *Economics Bulletin*, 28(1), 1–10.

Kemoe, L., & Zoundi, S. (2024). New evidence on exchange rate pass-through to inflation in Sub-Saharan Africa. IMF Working Paper, No. WP/24/XX.

Khan, M., & Schimmelpfennig, A. (2017). Exchange rate policy in fragile economies. *Journal of Economic Policy*, 12(3), 45–67.

Krugman, P., & Obstfeld, M. (2018). *International economics: Theory and policy* (10th ed.). Pearson.

Mrabet, Z. (2023). Can government expenditure help reconstruct the Syrian economy in the post-conflict period? Evidence from the SVAR and nonlinear ARDL models. *Economic Systems*, 47(2), 101088.

Ouedraogo, R., & Sourouema, S. (2022). Exchange rate devaluation and trade balance in fragile countries. *Journal of African Economies*, 31(2), 145–168.

Pesaran, M. H., Shin, Y., & Smith, R. J. (2001). Bounds testing approaches to the analysis of level relationships. *Journal of Applied Econometrics*, 16(3), 289–326.

UNCTAD. (2020). Trade and Development Report: Economic challenges in conflict-affected countries. United Nations.

World Bank. (2021). Global economic prospects: Inflationary pressures and trade impacts. World Bank.

Zhou, W. (2019). Currency depreciation and trade competitiveness: Evidence from Asia. Asian Economic Journal, 33(2), 101-124.